

منوعات

MEDIA

أخبار

أعلنت شركة هواوي في بيان على حسابها على «توتنت» أنها بدأت في تلقي الطلبات لشراء هاتفها الذكي ميت 70. وأوضحت في بيان منفصل أنها ستنظم أيضا فعالية لعلاصة ميت في 26 نوفمبر / تشرين الثاني الحالي لتكشف عن أحدث تشكيلة من الهواتف الذكية.

وجّهت اتهامات للمذيع السابق في راديو سيدني ومحرّب الرغبي الأسترالي، آلان جونز (83 عاما)، أمس الاثنين، بارتكاب عدة جرائم جنسية ضد عدد من الذكور على مدى عقود، وفق الشرطة، مضيفة أنه سيمثّل أمام المحكمة في 18 ديسمبر / كانون الأول المقبل.

أوقفت الحكومة الباكستانية خدمات الإنترنت عبر الهواتف في مناطق من إقليم بلوشستان، إلى أجل غير محدد بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد أعمال العنف، وتقول السلطات إن الإنترنت يُستخدم من قبل المسلحين في التنسيق وشبّ الهجمات.

أصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية حكما بالسجن الفعلي لمدة ستة أشهر، ودفع غرامة مالية تقدر بنحو 1350 دولارا على الصحافية الفلسطينية رشا حرز الله (39 عاما) من مدينة نابلس، في إطار ما يسمّى تهم التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي.

نشر مركز حملة الفلسطينيين تقريراً جديداً وثّق فيه شهادات عاملين في قطاع التكنولوجيا حول انحياز الشركات الكبرى لإسرائيل، وجمع الأصوات المتضامنة مع الفلسطينيين

شهادات عن «حذف القضية» في شركات التكنولوجيا

لنشر محتوى يدعم فلسطين قد قوبلت بالرقابة، بينما سُحِم بنشر محتويات أخرى تدعم إسرائيل دون تقييد. وأضاف أن سياسات «ميتا»، رغم أنها تهدف إلى منع التحريض على العنف وخطاب الكراهية، لم تطبق بنفس الصرامة على المحتويات التي تدعم إسرائيل، حيث بقيت المنشورات المعادية للفلسطينيين على المنصة دون أي إجراءات.

في سياق آخر، شاركت إحدى العلامات في «غوغل» تجربتها مع التمييز والرقابة. قالت إنها نُشرت محتوى حول معاناة المدنيين في غزة خلال الحرب، ولكنه أُزيل بشكل متكرر. كما أشارت إلى أن الشركة تتبنى تحيزاً واضحاً لصالح إسرائيل، حيث تتعامل بحذر مع المحتويات التي تنتقد إسرائيل، بينما تتعرض المنشورات المتعلقة بالقضايا الفلسطينية للحذف أو التقييد بشكل مستمر.

أعرب موظفو «باي بال» الذين تحدّثوا لمركز حملة أن السياسات الداخلية للشركة متحيزة لإسرائيل. كما لفتوا إلى أن استخدام كلمات مثل «فلسطين» أو «الإبادة الجماعية» على الشبكة الداخلية قد يؤدي إلى فتح تحقيق وحذف المنشور فوراً. كما كان هناك نقاش في الإدارة حول حظر استخدام عبارة «وقف إطلاق النار».

الأرقام والإحصاءات

بالرغم من أن تقرير «حملة» يعتمد بشكل رئيسي على الشهادات الشخصية، فإنه يستند أيضاً إلى أرقام تُوضّح حجم القمع الرقمي الذي يتعرض له الفلسطينيون. منذ أكتوبر 2023، لاحظت الشركات التكنولوجية زيادة ملحوظة في قمع المحتوى المتعلق بفلسطين، حيث ارتفع عدد الحسابات التي جرى إغلاقها أو تقييدها على منصات مثل فيسبوك وإنستغرام. كذلك أشار التقرير إلى أن هذه السياسات تؤثر بشكل خاص على المحتوى العربي، مقارنةً بتعامل الشركات مع الأزمات الأخرى مثل الأزمة الأوكرانية أو الحرب الإسرائيلية. الوقت نفسه، أظهر بعض الإحصائيات أن الحملات التي نظمتها الموظفون داخل شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل حملة No Tech for Apartheid في مايكروسوفت، وMetamates for Ceasefire في ميتا، قد شهدت تفاعلاً واسعاً، ولكنها قوبلت بمضايقات كبيرة من الإدارات العليا.

دور التكنولوجيا

في قمع الفلسطينيين

التقرير لا يقتصر فقط على رصد الشهادات الفردية، بل يتناول أيضاً دور التكنولوجيا نفسها في تسهيل القمع، فيشير إلى أن بعض الشركات الكبرى، مثل غوغل وميتا، تُطوّر تقنيات مراقبة وتحليل بيانات تستخدمها الحكومات، بما في ذلك الحكومة الإسرائيلية، لتعزيز سيطرتها على الفلسطينيين. هذه التقنيات تشمل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، والتي تساعد في تحليل المعلومات واستخدامها في مراقبة الحركات والناشطين الفلسطينيين. شركة مايكروسوفت على سبيل المثال، تقدّم تقنيات الحوسبة السحابية التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية في إدارة أنظمتها الأمنية، بما في ذلك تحليل البيانات الضخمة (Big Data) لتتبع النشاطات المشبوهة. كما أن التعاون بين شركات التكنولوجيا الكبرى والحكومة الإسرائيلية لا يقتصر على الجانب الأمني فقط، بل يمتد إلى الاستثمار الاقتصادي المباشر، مثل دعم الابتكار الإسرائيلي في مجال التكنولوجيا العسكرية. هذه الاستثمارات تسهم في تأكيد العلاقة القوية بين شركات التكنولوجيا الكبرى وإسرائيل.

بضرورة الامتناع عن مواصلة مثل هذه الأنشطة، بحجة أنها قد تثير توترات داخل الشركة.

وقدم الموظفون الذين ساهموا في التقرير شهادات تفصيلية عن القيود والرقابة التي يواجهونها عند التعبير عن مواقفهم بشأن فلسطين. موقف آخر من «ميتا» يوضح كيف قيّدت الإدارة أو حذفت منشوراته المتعلقة بالقضية الفلسطينية بشكل مستمر. وذكر أن جميع محاولاته

بيئة عمل غير مناسبة لمن يملك رأياً متضامناً مع الفلسطينيين



من تظاهرة أمام مقر «غوغل» في كاليفورنيا، إبريل 2024 (الناضول)

أكتوبر على مواقع التواصل

ما كنت ستبتكين الآن»، مما يعكس حجم التحريض والسخرية من معاناة الفلسطينيين. وانتقد «صدي سوشال» استمرار قطع الإنترنت عن شمال قطاع غزة، ما يعيق تواصل الفلسطينيين مع العالم الخارجي ويعطل حياتهم اليومية، في سياق ما يمارسه الاحتلال منذ السابع من أكتوبر 2023، حيث شهد قطاع غزة قطعاً متكرراً وتمعّداً لخدمات الاتصالات والإنترنت من قبل الاحتلال الإسرائيلي، تجاوزت فيها عدد حالات الانقطاع الكامل 16 مرة على الأقل، غير مرّات القطع الجزئي في بعض المناطق. في إطار آخر، تابع المركز خطماً بين الاحتلال الإسرائيلي وشركة أميركية خاصة تُدعى (GDC) Global Delivery Company، تتعلق بإنشاء مناطق مغلقة في قطاع غزة تخضع لمراقبة بيومترية صارمة بحجة «تأمين» وصول المساعدات الإنسانية. تتضمن هذه الخطة نشر نقاط تفتيش مجهزة بأنظمة متقدمة لقياس البيانات الحيوية مثل التعرف على الوجه، وبصمات الأصابع، والتحقق الصوتي.

خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2024، رصد مركز صدي سوشال 930 انتهاكاً رقمياً ضد المحتوى الفلسطيني على مختلف منصات التواصل الاجتماعي. توزعت هذه الانتهاكات كالتالي: 48% على منصات شركة ميتا (فيسبوك وإنستغرام)، 24% على تيك توك، 11% على إكس، 14% على يوتيوب، و3% على ساوند كلاود. كما رصد المركز انتشار محتويات رقمية على منصات التواصل الاجتماعي يظهر فيها جنود الاحتلال الإسرائيلي وهم يؤثّقون جرائم مروعة ضد المدنيين الفلسطينيين. تشمل هذه الانتهاكات عمليات قتل وتعذيب وتدمير للمنازل، مع تسجيلات لجنود يتفخرون بجرائمهم على الفضاء الرقمي، مما يعزز لديهم الشعور بالانتصار والتفاخر، ويشجع على ارتكاب المزيد من الجرائم في ظل غياب أي محاسبة حقيقية. كما تداولت مجموعات إسرائيلية على منصات التواصل الاجتماعي صوراً لأهات الشهداء والضحايا مصحوبة بعبارات استفزازية مثل: «لو استخدمت حبوب الحمل..

وقف إطلاق النار في غزة. هذه الحملة، التي حملت اسم Apple4Ceasefire، كانت تهدف إلى حشد الموظفين لدعم القضية الإنسانية، ولكنها واجهت معارضة قوية من إدارة الشركة. في «سيسكو» كان الأمر مشابهاً؛ فتحدّث أحد الموظفين عن تجربته في محاولة تنظيم حدث حوار بين الموظفين لمناقشة «الصراع الإسرائيلي الفلسطيني». بعدما بدأ بتنظيم الحدث، تلقى تحذيرات من قسم الموارد البشرية

رضا حرزي

«تبرّع مارك زوكربيرغ، الرئيس التنفيذي لشركة ميتا، بمبلغ 125 ألف دولار أميركي لمنظمة زاكا بعد 7 أكتوبر / تشرين الأول 2023»، هذا ما نقله مركز «حملة» الفلسطيني عن موظف في شركة ميتا، في تقرير جديد للمركز بعنوان «أحذف القضية: شهادات الموظفين في قطاع التكنولوجيا حول قمع المناصرة الفلسطينية في مكان العمل». لماذا يأخذ هذا التبرّع بعداً مهماً؟ لأن «زاكا» هي منظمة إسرائيلية، وهي مصدر معظم المعلومات المضلّة التي استخدمت لتجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم وتبرير الإبادة الجماعية في غزة بعد السابع من أكتوبر. فهي المنظمة التي روّجت لاغتصاب الإسرائيليات، وقطع رؤوس الأطفال.

شهادة هذا الموظف تأخذنا إلى تفاصيل أخرى حول علاقة شركات التكنولوجيا والاحتلال الإسرائيلي، والدور الذي لعبته هذه الشركات في طمس السردية الفلسطينية، والترويج لرواية الاحتلال منذ بدء حرب الإبادة. يتعمق تقرير «حملة» إذاً في فهم كيفية تفاعل شركات التكنولوجيا الكبرى مع المسائل السياسية المتعلقة بفلسطين، بناءً على شهادات موظفين سابقين وحاليين. هذا التفاعل لا يقتصر فقط على قمع الموظفين الذين يعبرون عن آرائهم حول القضية الفلسطينية، بل يمتد إلى مستوى أعمق من التعاون مع السياسات الإسرائيلية عبر تقنيات تساهم في تعزيز الرقابة والسيطرة.

نوتش في الشهادات

الموظفون الذين شاركوا شهاداتهم كشفوا عن بيئة عمل غير مناسبة أو مريحة لمن يملك رأياً متضامناً مع الفلسطينيين. على سبيل المثال تحدّث موظف في «مايكروسوفت» عن تعرضه للخنمر والتضييق من قبل زملائه والمدبرين. بعد مشاركته في حملة مناهضة لدعم شركات التكنولوجيا للاحتلال الإسرائيلي. الموظف أشار إلى أنه بعد نشره لتدوينة على شبكة لينكد إن، بعث فيها عن تعاطفه مع الفلسطينيين في غزة، استدعته الإدارة ووجهت إليه تحذيرات رسمية، بحجة أن آراءه قد تضر بسمعة الشركة. هذه التجربة لم تكن استثناءً، إذ واجه موظفون آخرون نفس التحديات في مواقف مشابهة داخل شركات مثل غوغل، وميتا.

موظفون آخرون كشفوا عن تعرضهم للعزل المهني نتيجة مواقفهم السياسية. في «غوغل»، تحدّث أحد المشاركين في التقرير عن عملية تجميد تدريجي لمسيرته المهنية داخل الشركة. أوضح الموظف أنه على الرغم من حصوله على تقييمات إيجابية لأدائه العملي، إلا أن فرصه للترقية تقلصت بشكل ملحوظ بعدما بدأ بالتحدّث علناً عن دعمه للقضية الفلسطينية. وأضاف أن الإدارة لم تقدّم تفسيراً واضحاً لهذا التغيير، ما يُشير إلى وجود تمييز مبطن تجاه الموظفين الذين يعبرون عن مواقف سياسية غير مرغوبة في الشركة، تحديداً في موضوع انتقاد إسرائيل. يواجه الموظفون إذاً ضغوطاً داخلية تحاول منعهم من المشاركة في حملات داخلية لمناصرة فلسطين. تحدّث موظفو شركات مثل «أبل» و«سيسكو» عن محاولات لتشكيل لجان أو مجموعات دعم داخلية لنقاش الوضع في فلسطين وإيجاد طرق لدعم الشعب الفلسطيني، ولكن أحبطت الإدارات العليا هذه المحاولات. في إحدى الحالات، أشار موظف في «أبل» إلى أن الإدارة قامت بحجب رسائل البريد الإلكتروني التي كانت موجهة لتنظيم حملة داخلية لدعم

